



٦

التسليم لله ورسوله ﷺ



من المقولات العاصمة من الانحراف: التسليم لله ورسوله ﷺ، بأن يُحافظ المسلم على الالتزام بما قاله الله تعالى عن المؤمنين: {وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ} [الأحزاب: ٣٦].

والتسليم يشمل جانبيين:

- ١ التسليم في تصديق الأخبار، أي: التسليم بكل خبر جاء في كتاب الله وسنة النبي ﷺ.
- ٢ العمل بالأوامر والنواهي.

والتسليم ليس موقفًا اعتقاديًا فقط، بل يشمل العمل، ولهذا فهو يقوى في قلب المؤمن ويضعف.

ولفظ التسليم جاء في القرآن في موضعين:

٢

في قصة الأحزاب: {وَلَمَّا رَأَى الْمُؤْمِنُونَ
الْأَحْزَابَ قَالُوا هَذَا مَا وَعَدَنَا اللَّهُ
وَرَسُولُهُ، وَصَدَقَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَمَا زَادَهُمْ
إِلَّا إِيمَانًا وَتَسْلِيمًا} [الأحزاب: ٢٢].

١

في التحاكم إلى ما أنزل الله: {فَلَا وَرَبِّكَ
لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِي مَا شَجَرَ
بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا
قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا} [النساء: ٦٥].

فتلاحظ أن هذين الموضعين متعلقان بأمر اعتقادي لكنه ليس محضاً؛ بل فيه جانب عمل وانقيادٍ
وامتثالٍ، فالتحاكم إلى الشرع يتطلب مراعاة الهوى، والانصياع لحكم الشرع، وقبول حكمه مطلقاً.



وقد ضغطت الأهوال **يوم الأحزاب** على القلوب؛ فبلغت الحناجر، وأحكم الخوف النفوس، فلم يؤثر هذا في اليقين بموعود الله، فهو ليس محض تصديق، بل يقين تام في ظرف شدة تطيش العقول وتزيل القلوب.

ولهذا يَشْرَفُ المسلم بعظم التسليم في قلبه، **ومنه عُرف عظمة أبي بكر الصديق -رضي الله عنه-**، وسُمي بهذا الاسم الشريف لأنه أول من بادر بتصديق الرسول ﷺ ولازم الصدق، ولما جاء في واقعة الإسراء لما سُئِلَ أوْ تُصدِّقه أنه ذهب الليلة إلى بيت المقدس وجاء قبل أن يُصبح؟ فأجابهم: (نعم، إني لأُصدِّقه فيما هو أبعد من ذلك، أصدِّقه بخبر السماء في غدوةٍ أو روحة).

وعظم جيل الصحابة لعظم التسليم في حياتهم، ومن أعظم المواقف التي تتجلى فيها قاعدة التسليم ما حدث في قصة الحديبية، حين خرج النبي ﷺ وأصحابه إلى مكة لأداء العمرة، ولكن المشركين حملتهم الحمية أن صدوا رسوله عن البيت، وجرت مفاوضات خلُصت إلى عقد صلح الحديبية، وذلك: (على ثلاثة أشياء: على أن من أتاه من المشركين ردّه إليهم، ومن أتاهم من المسلمين لم يردّوه، وعلى أن يدخلها من قابل ويقيم بها ثلاثة أيام، ولا يدخلها إلا بجُلْبَان السلاح السيف والقوس ونحوه).

وكان هذا الصلح شديداً على الصحابة -رضي الله عنهم- لأمور:

- ١ شوقهم الشديد لأداء العمرة، ورؤية بيت الله.
- ٢ ظنهم أنهم سيعتَمرون هذه السنة بناءً على رؤيا النبي ﷺ التي أخبرهم بها.
- ٣ ما ظنوه في شروط الصلح من ضيم ودنية عليهم.

فلما فرغ الصلح قال رسول الله ﷺ لأصحابه: (قوموا فانحروا ثم احلقوا)، قال: فوالله ما قام منهم رجل حتى قال ذلك ثلاث مرات، فلما لم يبق منهم أحد دخل على أم سلمة -رضي الله عنها-، فذكر لها ما لقي من الناس، فقالت: يا نبي الله، أتحبُّ ذلك، اخرج ثم لا تكلم أحداً منهم كلمة، حتى تنحر بدنك، وتدعو حالقك فيحلقك، فخرج فلم يكلم أحداً منهم حتى فعل ذلك، نحر بدنه، ودعا حالقه فحلقه، فلما رأوا ذلك قاموا، فنحروا وجعل بعضهم يحلق بعضاً حتى كاد بعضهم يقتل بعضاً غمًا).

هذه الواقعة تكشف لنا روعة الصحابة -رضي الله عنهم- في كل الأحوال؛ فانقيادهم وتسليمهم لأمر الله وأمر رسوله ﷺ في حال الغضب والشدة، ومخالفة هواهم، لا يقل روعة عن الأحوال الأخرى.

وَيُمْكِنُ أَنْ نَسْتَخْرِجَ مِنْ هَذِهِ الْوَاقِعَةِ أَرْبَعَ قَوَاعِدَ ضَامِنَةٍ:

١ وجوب التسليم للشرع ولو لم تظهر للشخص حكمته.

٢ أن السؤال في حد ذاته لا ينافي التسليم، فحين يستشكل على المسلم شيئاً فيسأل عنه، فإن ذلك لا ينافي قاعدة التسليم، بل الواجب على كل مسلم أن يسأل عما يستشكل ليدفع الإشكال عن قلبه. والإشكال ليس في أصل السؤال، وإنما في التعامل مع هذا السؤال وما يحدث بعده، حتى لا يكون سبباً لأن يفتح المسلم على نفسه الشكوك أو أن يكون سبباً لعدم التسليم للشرع بسببه.

٣ سؤال أهل العلم عند المشكلات. وتقصدهم دون غيرهم من الجاهلين أو المضلين.

٤ العمل الصالح في حال وقوع المسلم في التقصير،
فإذا ضُغِفت النفس عن التسليم لأمر أو نهي، فالحل هو العمل الصالح.





أسئلة مركزية في فقه التسليم

السؤال الأول: التسليم والعقل.

فقد يقال إن التسليم ينافي إعمال العقل، فهو يناقض النظر والاجتهاد العقلي؟

والجواب: بل التسليم موقف عقلاني، فهو مما يحسنه العقل، ويدل عليه، ويرى صوابه؛ لأن العقل قد دلّ على صحة الشرع، فاتباع الشرع بعد ذلك موقف عقلاني؛ ولهذا فالتسليم لا يُنافي العقل وإنما ينافي الهوى الذي يُصنّم العقل.

وليس المقصود من التسليم تعطيل العقل، وإنما إعمال العقل الصحيح في فهم النص، وبذل الاجتهاد الصحيح في الكشف عن مراد الشارع.

السؤال الثاني: التسليم والاختلاف.

فقد يُقال: كيف يحصل التسليم مع وجود خلاف بين العلماء؟

والجواب: إن وجود الخلاف لا يُنافي التسليم؛ لأن الجميع يتقصد البحث عن مراد الله عز وجل ومراد رسوله ﷺ، فكلهم مُسلّمون للشارع ولو اختلفوا في النتيجة، **لأنهم متفقون على ثلاث قواعد:**

القاعدة الأولى: التسليم بالكليات والأصول والأحكام القطعية.

القاعدة الثانية: السير على منهج صحيح في البحث عن مراد الله عز وجل ومراد رسوله ﷺ.

القاعدة الثالثة: أن هذا الخلاف متعلق بحدود معينة، وليس مفتوحاً على مصراعيه، فإذا اختلفوا في معنى آية فهي تحتل قولين أو ثلاثة، فالحق يدور حول مثل هذه المعاني، لا أن المعنى مفتوح لأي تفسير.

السؤال الثالث: التسليم والبحث عن معنى النص.

وقد يُقال: كيف يُقال بالتسليم للدليل مع أن الدليل قد يحتمل أكثر من فهم، وقد يكون الحديث غير صحيح أو منسوخ أو تعارضه أدلة أخرى؟

الجواب: أن هذا الاعتراض ناتج من سوء فهم لموضوع التسليم، فالنظر في الدليل لمعرفة معناه وسياقه، وتقديم ما هو أقوى ليس معارضاً للتسليم، بل هو من صلب التسليم، فلا يمكن أن يُسلّم للدليل إلا بعد ثبوته ومعرفة معناه وعدم معارضة ما هو أقوى منه من الأدلة.

آثار هذه المقولة:

وجوب التسليم لما لم يُفهم حكمته:

١

لا يخلو حكم من أحكام الشريعة من حكمة أبدًا، **غير أن هذه الحكمة على ثلاث أحوال:**

الحالة الأولى: أن تكون الحكمة معقولة المعنى ظاهرة ظهورًا بيّنًا. كتحريم الاعتداء على الأموال.

٢

الحالة الثانية: أن تكون الحكمة تعبدية، وذلك بأن يكون الحكم متعلق بجانب تعبدية لا يُعقل معناه، وإن كان يُدرك الثمرة منه في الجملة، كتفاصيل العبادات، مثل أنصبة الزكاة.

الحالة الثالثة: أن تكون الحكمة خفية المعنى، وذلك بأن يأتي حُكم ظاهر وحكمته ليست قطعية، بمعنى أن لا يتفق أهل العلم على ظهورها، بل قد تحتل أكثر من مصلحة، **فالحكم هنا:** أن يُسلم المسلم لحكم الشرع ولو خفيت عليه بعض مصالحه. مثل: تحريم أكل كل ذي ناب من السباع.

والحكمة من خفاء بعض الحكم: الابتلاء والامتحان للمسلم؛ فينقاد لربه عز وجل ولا يستنكف عن عبادته.

٢

مشروعية البحث عن الحكمة:

الحكمة هي مقصود الشارع من الحكم، فمعرفة السؤال عنه من الأمور المشروعة، فهو مما يُعين المسلم على التفقه في أحكام دينه، ويزيده إيمانًا.

ويكمن الإشكال في طريقة البحث عن الحكمة، ومن مظاهر الغلط في ذلك:

- رد الحكم إذا لم تُفهم حكمته.
- التقصير في البحث عن الحكمة.
- نسبة ما لا يصح من الحكم إلى الشرع.

٣

الخضوع للشرع، وتجنب تقديم أي شيء عليه:

فلا يُقدّم العقل أو المصلحة أو الواقع أو العلم أو الذوق أو أي شيء آخر.

٤

توقف الاجتهاد عند النص القاطع:

من آثار التسليم الضامنة من الانحراف: أن يتوقف النظر والاجتهاد والجدال عند ظهور الدليل من كتاب الله أو سنة رسوله ﷺ.

والمؤمن يُسلم بهذا وهو موقنٌ أنَّ هذا خيرٌ له وأنفع، وكما قال تعالى بعد أن بيّن حكم عضل النساء: {ذَلِكَ يَوْعَظُ بِهِ مَنْ كَانَ مِنْكُمْ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَمْ أَزْكَى لَكُمْ وَأَظْهَرُ وَاللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ} [البقرة: ٢٣٢].

وهو مسلكٌ عقلانيٌّ وإيمانيٌّ عظيمٌ، عبّر عنه في حديث رافع بن خديج -رضي الله عنه- بصياغة بديعة حيث قال: (كُنَّا نَحَاقِلُ الْأَرْضَ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَجَاءَنَا ذَاتَ يَوْمٍ رَجُلٌ مِنْ عَمُومَتِي فَقَالَ: نَهَانَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ أَمْرٍ كَانَ لَنَا نَافِعًا، وَطَوَاعِيَةُ اللَّهِ وَرَسُولُهُ أَنْفَعُ لَنَا) رواه مسلم (١٥٤٨).



لا يُسألُ عما يفَعَلُ وهم يُسألون

ليس للعبد أن يسأل ربه عن فعله سؤال النّدّ للنّدّ، فهو عبدٌ لخالقه، ولله المنّة والفضل والعلو عليه، فسؤال العبد عما يفعل الله لا يصح لأمرين:



الأمر الثاني:

كمال حكمته وعدله
وعلمه، بما يوجب أن كل
فعل له فهو على الكمال
فلا يسأل اختباراً أو شگًا.



الأمر الأول:

علو الخالق وعظمته،
وسعة ملكه وقدرته،
وعظيم حقه الذي لا يبيح
مثل هذا السؤال.



وأما أن يسأل العبد تفقُّهًا وتعلُّمًا وطمأنة لقلبه فليس داخلًا في ذلك، بل السؤال عن الحكمة من الأمور المشروعة لما فيه من زيادة الإيمان وتقوية اليقين.

والله تعالى هو الذي يسأل العباد، ويختبرهم، ويبتليهم، لأنه خالق كل شيء ويبيده مقاليد كل شيء، وكل فعل من أفعال الله فهو لحكمة، غير أن العبد قد لا يدرك ذلك، وعقل الإنسان يدرك كثيرًا من معاني حكمة الله، لكنه دون أن يدرك المعاني كلها.

وعقل الإنسان يستدل بما يعرفه من عظيم حكمة الله، وما يعرفه من عظيم صفات الله على التسليم بوجود حكمة ما قَصُرَ عقله عنه.

كما أن العبد يسلم بهذه الحكمة التي لا يدركها تصديقًا لكلام الله، فهو يؤمن بصحة كلام الله، وقد أخبر الله تعالى عن حكمته وكمال تديره.

ثم إنَّ العاقل يدرك أن علمه لا يحيط بعلم الله عز وجل؛ فكيف يُريد معرفة حكم أفعال الله سبحانه كلها، وهو يعرف حدود علمه، ولهذا خَفِيَ على الملائكة حكمة خلق الله لآدم.

آثار هذه المقولة:

نزع فتيل مشكلة الشر:

١

وهي من الدوافع النفسية المحركة للتشكيك وإثارة الريب. وهذا الجانب النفسي يجب أن يكون له العناية الكبرى في دفع آثار هذه الشبهة؛ لأن القضية ليست متعلقة بجانب معرفي محض، وإنما بإيمان وتسليم وعبودية، فالمتكبر والمستنكف ومن في قلبه مرض وهوى لن يجدي معه الجواب العلمي المقنع نفعًا؛ لأن السبب في هوى النفس الذي ثقل عليه قبول حكمة الله، لا في معرفة موافقته للعقل، فأى خطاب لا يستهدف إصلاح النفس، فإنه ضعيف الأثر.

فالمعترض بسؤال الحكمة من الشر يستحضر دون وعي أن الدنيا عبث، وأن أي فعل يخالف هذا العبث فهو غير مفهوم، ومن يؤمن بعبثية الحياة لا يمكن أن يفهم حكمة الابتلاء والامتحان، لأن هذه المعاني كلها خارجة عن محيط تفكيره الذي يختزل الحكم كلها في المتعة واللهو.

وهذا كله مناف لحكمة الله في الخلق، فلم يخلق الله الإنسان لأجل أن يمتّعه فقط، بل لأجل أن يعبده.

ومن هنا يُدرك أن الشر الموجود ليس شرًا محضًا، بل هو شر نسبي يأتي معه من الخير ما هو أعظم منه، ومفسدة يصحبها من الصلاح ما هو أكبر، فالشر قد يوجد في بعض مخلوقات الله لكنه لا يوجد في خلق الله الذي هو من صفاته؛ لأن خلق الله لهذا الشر إنما هو لحكم عظيمة تُنتج من الخير ما هو أعظم. ولهذا فالخير هو الأصل والشر عارض، بل لا يمكن قيام الخير في هذه الدنيا إلا بوجود الشر.

٢

عدم ترك الحُكم الشرعي لعدم فهم حكمته:

فالعبد المخلوق لا يسأل ربه عن فعله ولا أمره، بل يخضع لأمره الشرعي كما يخضع لأمره القدري.

٣

إدراك أن الجزاء والتكليف على الأوامر الشرعية، لا الأوامر الكونية:

فالعقل لا يبحث عن السؤال لذات السؤال، ولا يجعل السؤال غايته، بل الغاية من السؤال أن ينتفع به، وهذا يجعل المسلم يحرص على السؤال في الجانب الذي يحتاج إليه، وهو الأوامر والنواهي الشرعية، وأما الأوامر القدرية الكونية فإن الله لن يسأله عنها، فلا معنى للحرص على السؤال في أمر لا يحتاج إليه.

رُوي عن عمر بن عبد العزيز أنه كتب إلى الحسن البصري فقال: (إِنَّ اللَّهَ لَا يَطَالِبُ خَلْقَهُ بِمَا قَضَى عَلَيْهِمْ وَقَدَّرَ، وَلَكِنْ يَطَالِبُهُمْ بِمَا نَهَاَهُمْ عَنْهُ وَأَمَرَ، فَطَالِبُ نَفْسِكَ مِنْ حَيْثُ يَطَالِبُكَ رَبُّكَ).

ع

دعوت الله فلم يستجب لي!

حكمة الله أوسع من تفكيرنا، فينبغي أن يُلحَّ المسلم ولا يستعجل الإجابة أو يتسخط، وإنما يصبر ويدعو، فإن الدعاء سبب للإجابة، وقد لا يُستجاب للعبد فيؤجر على دعائه ويُدَّخر له في الآخرة، أو يُدفع عنه بسببه شر آخر، لحكمة يعلمها الله جل وعز.

وقد لا يستجيب الله له ابتلاءً أو رفعة لدرجاته، أو أن ما يطلبه قد يكون شرًّا عليه من حيث لا يشعر، أو لأن بقاء حاجته ودعائه إلى الله خير له من الإجابة، أو لتمحيص المؤمنين أو لغيرها من الحكم.

إدراك كمال الحكمة الإلهية:



فالله سبحانه حكيم عليم، وعدم السؤال هو لقصور العقل عن إدراك هذه الحكمة، وكل أمر يُنافي الحكمة فالله جل وعز مُنَزَّه عنه سبحانه؛ قال تعالى منكرًا من يتوهم غياب الحكمة في بعض خلقه: {أَفَحَسِبْتُمْ أَنَّمَا خَلَقْنَاكُمْ عَبَثًا} [المؤمنون: ١١٥].
